الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا- covid19 على المبادلات التجارية الدولية

دراسة حالة الجزائر

من إعداد:

-بكري المسعود

تحت إشراف:

-أ.د. ختيم محمد العيد

السنة الجامعية : 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم
سليمان عثمان
١٤٢٠

من لا يَشكُرُ اللَّهَ لا يَشْكُرُ النَّاسَ" (رواه أحمد وأبو داود والبخاري)

"من صنعَ إليكم معروفاً فَكَافِئُوهُ، فإن لم تجدوا ما تُكَافِئُونَهُ فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه

إن أول من هو جدير بالحمد والشكر هو "الغفور الشكور"

بسم الله نحمده حمد الشاكرين ونشكره شكر الحامدين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد شفيع المرسلين وخاتم النبيين .

الشكر الموصول إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور ختيم محمد العيد على إشرافه وتأطيره لي هذه الدراسة المتواضعة هده .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هده المذكرة

أتوجه بالشكر إلى كل معلم سواء أكان في الدنيا أو أنتقل إلى دار الآخرة و أخص بالذكر الأستاذ الفاضل البروفيسور لخضر غزي الذي درسني وعلمني مبادئ علم الاقتصاد وأنا طالب في متقنة جابر ابن حيان في مدينة المسيلة في نهاية الثمانينيات .

الشكر الموصول إلى كل من درسني أو علمني أو ساعدني في كسب معرفة أو أسدى لي معروفا سواء أكان في جامعة المسيلة أو خارج أسوارها من قريب أو بعيد.

الإهداء

كل الساعين لتحرير قرار الأمة وإرادتها، لتمضي قدما في إنهاء ضعفها وكبوتها، شأنها أن تسود وتبعث مجدها ورفعتها، إلى من أوجب الرحمان برها وطاعتها وأجزل الثواب لمن رعاها وأحسن عشرتها، إلى من أعلى الله قدرها ومكانتها

إلى روح أمي وأبي الطاهرين

إلى أخوتي وأخواتي الأحباء

إلى زوجتي وسكني في الدنيا والآخرة

إلى أولادي: أنيس وعثمان والياس

إلى كل أصدقائي الدين أعرفهم والذين يعرفونني

المقدمة العامة

تمهيد

شهد العالم العديد من الأزمات المالية والصحية التي أثرت اقتصادياً على معظم دول العالم خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن فيروس كورونا المستجد أدخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية اعتبرت اشد واعنف أزمة حدثت في تاريخ البشرية.

تختلف عن الأزمات السابقة في خطورتها فهي كارثة صحية تهدد الحياة البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ.

كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد مما قد يدخل العالم في دائرة الركود العالمي الذي يتطلب وضع سياسات جوهرية في الاقتصاديات المتضررة تساعدها على تجاوز فترة انتشار هذه الجائحة، مع الحفاظ على سلامة العلاقات الاقتصادية والمالية بين المتعاملين الاقتصاديين في كل دولة، وتطوير استراتيجيات وآليات للتواصل تمكنها بالخصوص من التحكم فيها واحتواء الآثار السلبية الناتجة عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خاصة. والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتخذت إجراءات صارمة وقرارات جدية للحد من تأثير هذه الجائحة على المجتمع الجزائري في العديد من المجالات، وكانت من الدول التي اتخذت إجراءات مبكرة لتفادي التأثيرات الخطيرة والهدامة للاقتصاد الجزائري. وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي على الشكل التالي:

I. الإشكالية:

" ما هي الآثار الاقتصادية للكوفيد-19 على المبادلات التجارية؟"

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمناها لمجموعة من التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي جائحة كورونا ؟
- ✓ ما مفهوم المبادلات التجارية وما أهم الأسس القائمة عليها؟
- ✓ ما أثرها على المبادلات التجارية الدولية؟
- ✓ ما علاقة الجائحة بالمبدلات التجارية الدولية؟

II. **الفرضيات**

وضعنا مجموعة من الفرضيات للإحاطة بإشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ✓ جائحة كورونا أسوء وأكثر أزمة مالية وصحية مست العالم؛
- ✓ للجائحة آثار كارثية على الاقتصاد العالمي والجزائري بشكل خاص؛
- ✓ سببت الجائحة أزمة ركود عالمي خاصة؛
- ✓ المبادلات التجارية الدولية تقلصت خلال الجائحة.

III. **أهمية الدراسة**

يمكن الإشارة للعديد من الأهمية التي تمحورت حولها الدراسة في:

- ➢ تعرض موضوع مستجد شغل العالم من مختصين اقتصاديين ورأي عام؛
- ➢ تسلط الضوء على آثار الجائحة على المبادلات التجارية الدولية بشكل خاص لأهميتها؛
- ➢ المساهمة بشكل بسيط في إعطاء حلول داعمة للاقتصاد الوطني لتجاوز الجائحة.

IV. **أهداف الدراسة:**

- ➢ محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة؛
- ➢ التطرق لآثار جائحة كورونا الاقتصادية عالمياً ووطنياً؛
- ➢ إظهار التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي والجزائري بشكل خاص؛

V. **أسباب الدراسة**

توجد منها أسباب شخصية وأخرى موضوعية تمثل جُلها في:

- ➢ المساهمة في نشر الوعي لدى الباحث؛
- ➢ المكانة البالغة التي تحتلها الجائحة على المستوى العالمي؛
- ➢ الرغبة الشخصية في اختيار موضوع جديد يأخذ حيز عالمي.

VI. منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث حاولنا تحليل موضوع الدراسة بالاستناد على مجموع المعلومات المتوفرة لدينا من مجلات علمية ومقالات منشورة، والمصادر الإلكترونية الموثوقة. مع إسقاطها على حالة الجزائر .

VII. تقسيم الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولتحقيق أهداف دراستنا تمت هيكلة الموضوع وتقسيمه إلى فصلين حيث، كان الفصل الأول بعنوان جائحة كورونا وأثرها على المبادلات التجارية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا

المبحث الثاني: ماهية المبادلات التجارية الدولية

المبحث الثالث: آثار الجائحة وإجراءات تفاديه

والفصل الثاني الذي تمثل في إسقاط الدراسة على حالة الجزائر حيث حاولنا عرض آثار الجائحة كالتالي:

المبحث الأول: جائحة كورونا في الجزائر

المبحث الثاني: المبادلات التجارية للجزائر

VIII. الدراسات السابقة

أ- د. بولعراس صلاح الدين " الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

هدفت الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصاد الجزائري الذي تفاقم أثره بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى تثمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجاباتها لتداعيات الجائحة، كما تم اقتراح مجموعة الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة.

ب- دراسة الباحثين؛ لحول كمال، لعيسوف سمير، ديلمي هاجيرة. " الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر –دراسة حالة مالية بلدية تلمسان"،

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الآثار المالية لجائحة الكورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر وذلك من خلال تحليل ومقارنة منحنيات العوائد المالية للبلدية عبر مجموعة من الفترات الزمنية قبل جائحة وخلال الجائحة.

وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها التراجع الحاد في حجم الموارد المالية للبلدية خلال فترة الجائحة مع استقرار في المستوى العام لنفقاتها، وهو ما يخل بمبدأ وجوب تحقيق التوازن المالي. مما يستوجب على البلدية ضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير العاجلة خلال نفس السنة لامتصاص الصدمة المالية للجائحة.

IX. صعوبات الدراسة

- قلة المراجع والدراسات السابقة؛
- صعوبة فرز المعلومات وتحليل الإحصائيات لاختلاف أرقامها.

الفصل الأول:

جائحة كورونا وأثرها على المبادلات التجارية الدولية

الفصل الأول: جائحة كورونا وأثرها على المبادلات التجارية الدولية

المبادلات التجارية الدولية لها دور حيوي في توجيه الاقتصاد العالمي والتي تصنع الفارق بين معظم الدول وبالتالي هي أحد المقومات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلد، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثر بالأزمات المالية وغيرها التي تصيب العالم.

والأزمة الحالية التي يتعرض لها العالم عبر جائحة كورونا، تعد أكثر و أسوء أزمة تمر بها البشرية حيث أثرت علي جميع نواحي الحياة البشرية وعلى المبادلات التجارية الدولية بشكل خاص، حيث لم تأثر على التجارة داخل البلد الواحد فقط بل دفعت الدول إلى غلق جميع الحدود والأسواق العالمية التي جعلت الاقتصاد في حالة ركود وانهيار مستمر. الذي دفع لجمع جهود الاقتصاديين والأطبة في لعالم لتكثيف الجهود للإيجاد حلول طبية واقتصادية تساعد العالم للخروج من الأزمة التي أقل ما يقال عنها كارثية. ونحن بدورنا أردنا التعقيب على الموضوع من خلال هذه الدراسة التي وجدنا أن نقسمها بشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية المبادلات التجارية الدولية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا

المبحث الثالث: آثار الجائحة وإجراءات تفاديه

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا

مر الكثير من الأزمات العالمية التي أثرت وبشكل كبير على الاقتصاد العالمي. وأقصاهم التي مست جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "كوفيد-19" الجائحة التي صعب على العالم بأسره التحكم بها و إيجاد حلول مباشرة وفعالة لها. في مبحثنا هذا نتطرق لمفاهيم حولها تفسر ما هي هاته الجائحة؟، كيف نشأة؟ وما مراحل انتشارها؟

المطلب الأول: تعريف الجائحة

يمكن التمييز بين العديد من المصطلحات المتعلقة بالدراسة سنعرضها على نحو التالي:

الجدول رقم (01): المصطلحات المتعلقة بالأمراض الوبائية والجوائح

التعريف / المصطلح	تعريف المصطلح
الفاشية	زيادة أعدد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة أو مجتمع معين عن العدد المتوقع
الوباء	زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين، ويمتد على رقعة جغرافية أوسع
الأمراض المستجدة	هي الأمراض المعدية التي ظهرت جديدا ولم تكن معروفة من قبل.
الجائحة	تحدث عندما ينتشر الوباء إلى عدة بلدان أو قارات وعادة ما يصيب عدد كبير من السكان

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: أ.د حنان عيسى ملكاوي، "**تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي" – جائحة كورنا وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030**، نشرية الألكسو العلمية- طباعة رقمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشرية متخصصة، العدد الثاني، يونيو 2020، ص8.

بعد إعطاء نظرة على المصطلحات المستعملة في تسمية الأمراض التي تجتاح العالم بين الحين والآخر، سنعرض مسببات هذه الأمراض وطرق انتشارها كتالي[1]:

- الجراثيم: وهي كائنات حية دقيقة وحيدة في الخلية تسبب نطاقا واسعا من الأمراض، كأمراض الحمى المختلفة وغيرها..
- الفيروسات: مسبب للمرض وهو صغير جدا في الحجم لا يرى إلى تحت المجهر الإلكتروني، لا يستطيع الحياة والتكاثر إلا داخل خلية حية، لذلك لا يصنف أنه كائن حي، تسبب الكثير من الأمراض مثل الإنفلونزا، شلل الأطفال وغيرها.

[1] أ.د حنان عيسى ملكاوي، "**تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي" – جائحة كورنا وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030**، نشرية الألكسو العلمية- طباعة رقمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشرية متخصصة، العدد الثاني، يونيو 2020، ص8.

- الفطريات: تتسبب بالعديد من الأمراض الجلدية، وأمراض جهز التنفسي .... وغيرها.
- الطفيليات: هي كائنات حية تعيش وتتغذى على حساب كائنات أخرى وتسبب أمراضا مثل الملاريا أو أمراض الديدان الطفيلية.

المطلب الثاني: ظهور جائحة كورونا

مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 [1]. بعد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تم اكتشافه في مدينة ووهان بإقليم هوبي بجمهورية الصين الشعبية وحدد من السلطات الصينية في 07 جانفي 2020 على أنه الفيروس التاجي (covid19) السبب في هذه الالتهابات، لتعلن منظمة الصحة العالمية بتاريخ 31 جانفي من السنة الجارية أنه حالة طوارئ عمومية تثير قلقا دوليا[2].

المطلب الثالث: تصنيف الجائحة ومراحل انتشار

1- تصنيف الجائحة:

نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفشي هذا الفيروس[3]. أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن كوفيد- 19 تحول إلى جائحة عالمية وذلك ابتداء من يوم 11 مارس 2020 بعد أن وصل إلى 57 دولة[4].

2- مراحل انتشار الجائحة:

- في 13 كانون الثاني/يناير 2020 أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلاند عن أول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19 لشخص وافد من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاما وهي من سكان مدينة ووهان بإقليم هوباي الصيني؛

[1] منظمة الصحة العالمية 2020 " مرض فيروس كورونا" تاريخ الإطلاع 2021/05/15
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public

[2] جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية، الأثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا covid-19 الوضع الحالي والتصور لما بعد كورونا، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

[3] منظمة الصحة العالمية 2020، مرجع نفسه.

[4] أخبار الأمم المتحدة، " منظمة الصحة العالمية يمكن وصف كوفيد -19بأنه جائحة" مقال بتاريخ 2020/03/11- جينيف، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051041 ، تاريخ الإطلاع 2021/05/17.

- في 5 كانون الثاني/يناير 2020 ظهرت على هاته المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق والصداع.؛

- في 8 كانون الثاني/يناير 2020 سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلاند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصا، وفي اليوم ذاته تعرف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلاند على أعراض الحمى لدى المسافرة، وبعد أخذ حرارتها وإجراء تقييم أولي لها، نُقلت المريضة إلى المستشفى لمزيد من التقصي والعلاج، مما اثبت تعرض المريضة للفيروس، وقد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء ظهور أعراض المرض عليها في 5 كانون الثاني/يناير 2020 غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، وهو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى؛

- في 12 كانون الثاني/يناير 2020 أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبوليمراز (RT -PCR) نتيجة إيجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا، وأكد تحليل التسلسل الجينومي الذي أجراه مركز العلوم الصحية للأمراض المعدية الناشئة التابع لجمعية الصليب الأحمر التايلندية ومعهد الصحة الوطني التايلندي التابع لقسم العلوم الطبية أن المريضة مصابة فعلاً بفيروس كورونا المستجد الذي تم عزله في مدينة ووهان الصينية[1].

[1] منظمة الصحة العالمية 2020، المرجع نفسه.

المبحث الثاني: ماهية المبادلات التجارية الدولية

تلعب المبادلات التجارية دوراً هاماً بين الدول، حيث تعتبر همزة وصل بينهم التي يقوم أساسها على الاستغلال الأمثل للموارد بحيث تتم المبادلات بين الدول التي تتوفر فيها السلع والخدمات والدول التي تفتقر إليها بعبارة أخرى بين المصدرين والمستوردين. نتناول في مبحثنا هذا نعرض أهم مقومات المبادلات التجارية الدولية فنتطرق إلى مفهومها، أسباب القيام بها وكذا أهميتها والمخاطر التي تتعلق بها.

المطلب الأول: مفهوم المبادلات التجارية

- ✓ يمكن تعريفها على أنها " هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1].
- ✓ كما يمكن تعريفها أيضا على أنها " عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].
- ✓ وعليه يمكن القول أن المبادلات التجارية، " أحد أهم مقومات الاقتصاد الحديث والذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية بين مختلف الدول والأقاليم والتي من شأنها أن تؤدي إلى دخول وخروج للسلع والخدمات عبر الحدود ويقابله في ذلك دخول وخروج للأموال"[3].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن للمبادلات التجارية الدولية طبيعة خاصة تميزها عن تلك المبادلات التي تتم داخل الحيز الواحد فيمكن القول أنها حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية. بحيث لم تعد قائمة على سوق مغلق أو منطقة جغرافية واحدة.

---

[1] محمد أحمد السريتي، **"اقتصاديات التجارة الخارجية"**، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة 1، 2009، ص 8.

[2] حمدي عبد العظيم، **"إقتصاديات التجارة الدولية"**، دار النهضة للطباعة و النشر الأردن، 2000، ص 13.

[3] براح زينب، " **دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية – دراسة حالة وكالة أم بواقي BNA**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم بواقي، 2015- 2016، ص 4.

المطلب الثاني: أسباب القيام بالمبادلات التجارية و أهميتها

1- أسباب القيام بالمبادلات التجارية

يمكن أن نلخص أهم أسباب القيام بالمبادلات التجارية كالتالي:[1]

- النمو المتزايد و المستمر للسكان في كافة مناطق العالم، و بهذا تزايد في حاجات البلد إلى إشباع رغبات المواطنين المتزايدة أمام عجزه عن تلبية جميع تلك الحاجات ليظهر ايجابيات دور التبادل الدول؛
- التطور الملحوظ للدول النامية و رغبتها في اللحاق بالركب الدولي مما خلق حركية دولية نشيطة؛
- ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الدول أدى إلى رغبتها في تصريف منتجاتها؛
- التطور التكنولوجي و الصناعي خلق رغبة لدى الدول التي لا تمتلك التقنيات الحديثة إلى اكتسابها؛
- حاجة الدول الصناعية خاصة إلى الموارد الأساسية يدفعها إلى التعامل مع الدول التي لها فائض.

2- أهمية المبادلات التجارية

- **المجال الاقتصادي**: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج على حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي اكبر مما تستطيع السوق المحلية استعابه, و الاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي[2]؛
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع و إنشاء البنية الخاصة في الدول النامية و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بإمكانات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدول على التصدير و كذلك قدرتها على الاستيراد وانعكس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية؛
- نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية و تعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض و الطلب[3]؛
- تساعد في الحصول على المزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[4].

---

[1] كودري فيروز، "**دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية – دراسة حالة الاعتماد المستندي بالبنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة**"، مذكرة ماستر ،كلية العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2019-2020، ص 15.

[2] رشاد العطار و آخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 ص13.

[3] الجيلالي ليلى، "**العلاقات الاقتصادية الدولية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية خلال 2018-2002**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة 2019- 2020، ص 16.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر 2000، ص373.

- **المجال السياسي:**

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل و أحسن ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا؛
- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- لعولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات, فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة و المسالك التجارية الخارجية العابرة للحدود[1].

- **المجال الاجتماعي:**

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك؛
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية عن طريق التغييرات في البنية الاقتصادية؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والكماليات وإشباع الحاجات؛
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم و التقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا؛
- التأثير المتزايد للتجارة على الحياة اليومية[2].

المطلب الثالث: مخاطر القيام بالمبادلات التجارية الدولية

تتجلى مخاطر القيام بالمبادلات التجارية الدولية في العديد من المجالات نذكرها كالتالي:

1- المخاطر التجارية

وهنا ينصب الاهتمام على السوق وعن حالته، فهل سوق احتكاري أو سوق حر، أيضا عن الزبائن هل هم كثيرون؟ هل سيؤدون ما عليهم من مستحقات بانتظام وهل هم موعزون على عدد كبير من القطاعات أو منحصرون في قطاع واحد؟ و أيضا ينبغي التساؤل عن وحدة التسويق بالمؤسسة وهن كفاءتها ونجاعة سياستها وعن مدى اعتمادها على الإشهار[3].

---

[1] رعد حسن الصوت، **"أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر والتوزيع – سوريا، 2000، ص 557.

[2] الجيلالي ليلى، مرجع سابق ص 16.

[3] عبد الحق بادري، " **أدارة المخاطر في عمليات تمويل التجارة الخارجية– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**"، مذكرة ماستر في علوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم بواقي، 2012-2013، ص25.

2- **مخاطر النقل**

وتتمثل في مخاطر تأخر وصول البضاعة أو ضياعها أو إتلافها أثناء عملية نقلها، ويتم تغطية أو التقليل من هذا النوع من المخاطر بواسطة إبرام عقد التأمين الذي يمكن أن يكون لصالح البائع أو المشتري حسب ما ينص عليه العقد الذي غالبا ما يقوم بإبرامه البائع[1].

3- **لمخاطر المتعلقة بالصرف**

يتعرض المتعاملون في المبادلات التجارة الدولية لأخطار سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عملية التحصيل أو الدفع، مما جعل البنوك والمتعاملين يولون اهتماما كبيرا بهذه المخاطر والإقرار بطرح ضوابط وأسس تنظيم التعامل في سوق الصرف الأجنبي ورغم تعدد هذه المخاطر إلا أننا سنتطرق إلي أهمها:

- **المخاطر المالية :**

إن أكثر المخاطر وضوحا هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة وتحدث في بعض الأحيان هذه التقلبات وتتكرر بكثرة وباستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف وقد جاءت في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال يوم واحد تراوحت بين 1.5% و 3% وأن التقلبات خلال ثلاثة أشهر تراوحت بين 3.1% عام 1974وإلى 25% عام 1976وحدث أن فقد البيزيتاس الإسباني عام 1976 نسبة 10% من قيمتها خلال ساعات قليلة.

- **المخاطر التمويلية :**

وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول علي الأرصدة اللازمة لتمويل نشاط المصرفي، ويظهر في سداد لأسعار الفائدة الباهظة علي الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

[1] حميدات محمد، " **الأزمة المالية العالمية الراهنة وتأثيرها على المبادلات التجارية الدولية**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2010-2011، ص 32.

- **المخاطر الائتمانية :**

ينص عادة في عقود الائتمان التي تمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم الوفاء أي من الطرفين بالتزامه وينجز عن ذلك خسائر كبيرة وخاصة إذا كانت العملات المنتظر استلامها مخصصة لتسديد عقود أخرى في نفس الموعد[1].

- **المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة :**

قد تتحقق خسائر كبيرة للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه، والتي تجري عادة مرة كل شهر وتختلف أساليب إعادة التقييم إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعا هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

- **المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي :**

قد تقع بعض الأخطاء في خصم النشاط التجاري للبنك كأن ندرج العملة الغير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريقة الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح.

- **المخاطر التي تترتب عن التغيرات التنظيمية :**

وغالبا ما تحدث هذه المخاطر أثر تغيرات في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالصرف في أي بلد ينتمي إليه المتعامل. ويمكن لأطراف العملية تغطية هذه المخاطر أو التقليل منها إما بالتنبؤ الجيد للتغيرات في الصرف وبالإسناد إلى ذلك يتم اختيار العملة المستعملة في الدفع وتحديد طرق وآجال التحصيل (المصدر) أو الدفع (المستورد) أو باللجوء إما لسوق الصرف، أو إلى إحدى طرق التمويل التي تعجل تحصيل مبلغ الصفقة ومن ثم يمكن للتعامل من تغطية تغيرات الصرف بتحصيل مبلغ الصفقة بسعر الصرف ذاته في تاريخ عقد الصفقة مع توافر إمكانية استفادته من تغيرات الصرف إذا كان سعر الصرف في تاريخ التمويل أكبر من سعر الصرف أثناء عقد الصفقة أو على الأقل التقليل من خسائر تغيرات الصرف إذا كان سعر الصرف في تاريخ التمويل منخفض ويستمر في الانخفاض (اقل من سعر الصرف في تاريخ عقد الصفقة)[2].

[1] موسى سعيد مطر وآخرون،" **المبادلات التجارية الخارجية**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

4- مخاطر نقض الالتزام

تتمثل مخاطر نقد الالتزام بخطر عدم تنفيذ أحد أطراف العملية الالتزامية التعاقدية بعد تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته كافة ويكون عدم الالتزام نتيجة لأسباب قد تكون غير إرادية بمعني أنها تخرج عن إرادة الطرف الذي نقض الالتزام ومن أمثلتها صدور قرارات حكومية تمنع استيراد أو تصدير بضائع معينة (تكون موضوع الاتفاق) أو أن يمنع تحويل الأموال إلى الخارج أو استلامها أو نتيجة لظروف غير عادية يمر بها ذلك البلد (حروب ، كوارث طبيعية، ثورات، .. الخ) والمخاطر التي تنتج الالتزام إرادية كأن لا يتم تنفيذ وفقا لما ينص عليه العقد أو عدم التسديد أو رفض التسديد نهائيا من جانب المستورد وتتضخم هذه المخاطر إذا كان الطرف الذي نقض الالتزام لا تمكن متابعته قضائيا لنقضه الالتزامات التعاقدية لذا نجد في هذه الحالة تدمج ضمن المخاطر السياسية.

ويمكن للمؤسسات التقليل من مخاطر عدم التسديد بإبرام عقد التأمين ضد هذه المخاطر، كما يمكنها أن تتحكم في هذه المخاطر بنفسها باختيار و إتباع طرق للتمويل أو الائتمان تضمن لها تغطية إضافية إلى مخاطر نقض الالتزام تغطية أنواع أخرى من مخاطر الصرف هذه الطرق التي وضعت أساسا لتسهيل عمليات التجارة الدولية وتوسيعها وتتطلب أغلب هذه الطرق توافر الوثائق والمستندات التي تعبر عن كل حالة أو مرحلة من المراحل التي تمر بها العمليات التي تمولها[1].

[1] المرجع نفسه، ص10 .

المبحث الثالث: آثار جائحة كورونا و إجراءات تفاديه

كانت لجائحة كورونا مجموعة من الآثار على المستويين العالمي والجزائري بشكل خاص، لذا وجب وضع العديد من الإجراءات لتفادي آثارها الوخيمة على الحياة البشرية والاقتصادية.

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على المستوى العالمي

امتدت آثار الجائحة إلى العديد من المناحي الاقتصادية و الاجتماعية على جميع دول العالم حيث نحاول التركيز على الجانب الاقتصادي و التجاري في طرحنا لما لهم من أهمية بالغة في الحفاظ على الحياة البشرية.

1- أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي جائحة كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلا عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم[1].

ما جعل هذه التوقعات تتسارع في تحققها وسوءها بحيث تسببت جائحة كورونا في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث قدر بنك التنمية الآسيوي كلفة تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف ماي 2020 ما بين 5.8 تريليون دولار و 8.8 تريليون دولار من الخسائر، أي ما يعادل 6.4% إلى 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2].

وتكون أكثر الدول تضررا حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هي الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للسلع، هذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموها، إضافة إلى تلك التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول التي ستتأثر قبل غيرها بالصدمة الاقتصادية، وستشهد دول مثل كندا والمكسيك وأميركا الوسطى ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي تباطؤ في النمو بين 0.7% و0.9%، كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد[3]، حيث قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية

---

[1] سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء، " **قراءة في تداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر – الآثار والإجراءات**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04 عدد 02- 2020، ص 139.

[2] د. بولعراس صلاح الدين، **"الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورنا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا- سبتمبر 2020، ص 165.

[3] كرامة مروة، وآخرون، " **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري نموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020، ص 317.

بين 1.1 تريليون دولار و1.6 تريليون دولار [1]، وفي أميركا اللاتينية، ستعاني الأرجنتين أكثر من غيرها من الآثار المترتبة على هذه الأزمة، ولن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية بسبب الدولار القوي، وإن احتمال وجود دولار أقوى في الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون إلى البحث عن حلول آمنة لأموالهم، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي كل ذلك يعني أن مصدري السلع الأساسية معرضون للخطر بشكل خاص[2].

2- أثر الجائحة على التجارة العالمية

أشارت التقارير الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى أن تجارة الخدمات في العالم تشهد تباطؤا ملحوظا منذ عام 2019، حيث انخفض معدل نموها من4.7% في الربع الأول لعام 2019 إلى حوالي 2.8% في الربع الثالث لعام 2019 ، مع تواصل الانخفاض، لاسيما أن تفشي فيروس كورونا أثر سلبا في الأجل القصير على عدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساسا لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات النقل الجوي، وخدمات السياحة اللتان تعتبران من أكثر القطاعات تأثرا بتفشي الفيروس[3].

مع تراجع معدلات النمو والطلب العالمي الناجم في الأساس عن تراجع متوقع ومنطقي لمعدل النمو الصيني، بؤرة الانتشار الرئيسة للمرض، لاسيما أن العملاق الصيني يستحوذ بمفرده على 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة، مصرحا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن صادرات الصين انكمشت بنسبة 2% على أساس سنوي في فبراير/شباط الماضي فقط، وهو ما يكلف دولا أخرى وصناعاتها حوالي 50 مليار دولار مبدئيا، وقد تراجع النشاط الاقتصادي في العديد من بلدان العالم في غضون الأشهر القليلة التي أعقبت انتشار فيروس كورونا ، فالتأثير الاقتصادي أصبح واضحا في الصين جراء فيروس كورونا حيث تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فيفري2020. [4]

[1] د. بولعراس صلاح الدين، مرجع سابق، ص165.

[2] كرامة مروة وآخرون، مرجع سابق، ص 318.

[3] سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء، مرجع سابق، (بتصرف)، ص 140.

[4] كرامة مروة، وآخرون، مرجع سابق ، ص318.

المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا على الجزائر

تأثر الاقتصاد الجزائري بالجائحة كغيره من اقتصاديات العالم، إلا أنه وبسبب طبيعة اقتصاده الريعي و الأحداث الأخيرة التي عاشها البلد قبل جائحة كورونا من حراك شعبي دام لأكثر من سنة، جعل الأمر أكثر سوء وذلك لتراجع أسعار النفط والاستثمار الأجنبي. حيث كان معدل النمو الاقتصادي للجزائر لسنة 2019 يقدر ب 0.8 الذي يعد قليل جدا ومتأزم مقارنة بسنة 2018 التي قدر معدل النمو الاقتصادي ب 1.8 .

مع تفشي جائحة كورونا التي مست جميع القطاعات في البلد، خاصة وأنها تربطها علاقة مباشرة بالصين حيث الأخيرة الممون الأكبر للسلع والخدمات في الجزائر وبالتالي الأثر سيكون ذو أمد طويل. وهذا ما سنحاول توضيحه كالتالي:

1- قطاع التجارة في الجزائر

منذ بداية الوباء في الصين، تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25% من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار، والقطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العامة.

وبدورها أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (Safex) عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات المقررة لشهري مارس وأبريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، والمعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون، والمعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة "Lift Expo" ، والألعاب الكوميدية المغاربية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة. ومعرض باتيماتيك "Batimatec" للفاعلين في مجال المركبات الصناعية.

ارتفعت أسعار الخضار والفاكهة بشكل حاد في 17 مارس بعد الانتشار السريع لفيروس كورونا في البلاد في 24 مارس، سجلت المحال التجارية ومحلات السوبر ماركت عبر الوطن نقصا في (السميد، القمح الصلب، الدقيق و القمح اللين) بسبب التوافد الكبير للمواطنين بعد التوجيهات التي تلقتها مصالح الدرك الوطني والشرطة وفرق مراقبة الجودة وقمع الغش من السلطات العليا، قامت بتكثيف حملاتها ضد المضاربين والمحتكرين في كامل الولايات وتمكنت من حجز مئات الأطنان من المواد التي كانت تشهد ندرة. كما زادت الجزائر إمدادات القمح اللين إلى المطاحن إلى 6.3 مليون قنطار في مارس مقارنة بـ 5.8 م.ق في فيفري و5.7 م.ق في جانفي[1]؛

[1] سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء، مرجع سابق، ص 145.

ومن ناحية أخرى سيؤدي تدهور أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل بسبب جائحة كورونا إلى انخفاض الحاد في عائدات التصدير ب51% مما سينجم عنه زيادة العجز التجاري إلى 18.2% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى ذروته، عند 18.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستنخفض الاحتياطيات إلى 24.2 مليار دولار أو حوالي 6.1 أشهر من الواردات في نهاية 2020[1]؛

أثر انتشار فيروس كورونا على الأنشطة التجارية وطنيا، حيث تم إصدار أمر بغلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملابن والبقالات ومحلات الخضر والفواكه) وأي مخالف لهذا الإجراء ستسحب منه رخصته وسيوضع في قائمة سوداء، كما لن يحصل بعدها على أي رخصة استغلال، أما بخصوص التجار الآخرين فيتعلق الأمر بغلق المحل مع سحب السجل التجاري ومنعهم نهائيا من مزاولة النشاط[2].

وقد أثرت الجائحة على مجموعة من القطاعات المهمة نلخصها في النقاط التالية:

- في ظل انتشار وباء كورونا فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة نهاية عام 2020 أي ما يزيد عن 7 مليار دولار بسبب تهاوي أسعار في الأسواق المالية الأمر الذي يؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى أزمة الاحتجاجات السياسية المشتعلة في البلاد منذ أكثر من عام[3]؛
- انعكس ارتفاع عدد الأشخاص المصابين بوباء كورونا على النشاط الرياضي، حيث تقرر إلغاء جميع المنافسات في مختلف الرياضات مع غلق جميع المرافق الرياضية والشبابية والترفيهية في الجزائر؛
- توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد [4]،
- أثر فيروس كورونا على قطاع النقل، حيث تم تعليق كل أنواع أنشطة نقل الأشخاص بدءا بالخدمات الجوية على الشبكة الداخلية إلى خدمات سيارات الأجرة الجماعية مرورا بالنقل البري والنقل بالسكك الحديدية والنقل الموجه على كل الخطوط باستثناء نشاط نقل العمال من طرف المستخدم، وفي حالة تسجيل مخالفة تسحب رخصة ممارسة النشاط؛

---

[1] البنك الدولي،" مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، الجزائر: قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار" أفريل-2020 ، ص 144.

[2] كرامة مروة، وآخرون، ص 325.

[3] الأخبار المغاربية، "الرئيس تبون يدعو الجزائريين إلى " الانضباط" لاحتواء فيروس كورونا" https://www.france24.com/ar/20200401 ، 2021/08/01.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية .https://www.aps.dz/ar/culture

- أثر انتشار فيروس كورونا المستجد على حرية حركة الأفراد، حيث تم فرض على بعض الولايات الجزائرية الحجر الصحي الكامل والجزئي على حسب عدد الإصابات المؤكدة بهذا الفيروس وعدد الوفيات منه في كل ولاية، مع فرض حظر للتجوال، ومنع جميع التجمعات لأزيد من شخصين. ويرخص فقط لتجار المنتجات الغذائية المتنقلين بممارسة نشاطاتهم في شكل تناوبي على مستوى الأحياء؛

- أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع التعليم، حيث تم إصدار أمر توقف الدراسة في المدارس بأطوارها والجامعات لمنع تفشي هذا الفيروس، بالإضافة إلى معاهد التعليم العالي والمؤسسات التكوينية (مؤسسات التدريب المهني) ومدارس التعليم القرآني، والزوايا، وأقسام محو الأمية، وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال كإجراء احترازي للوقاية من عدوى هذا الفيروس؛

- أثر انتشار فيروس كورونا على العادات والتقاليد الجزائرية فيما يخص إقامة الأعراس والاحتفالات، حيث تم إصدار أمر بغلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية غيرها، وكل مخالف لذلك سيتعرض في حال تكرار المخالفة إلى التوقيف وفرض عقوبة بسبب تعريض الآخرين للخطر [1]؛

- كما أن سياسة الإغلاق المتخذة من طرف السلطات العمومية في الجزائر للعديد من الأنشطة طيلة فترة الجائحة ساهمت في تردي أوضاع قطاع العائلات خاصة بالنسبة للفئة النشطة في الاقتصاد الموازي في ظل غياب إستراتيجية لاحتوائه ضمن القطاع الرسمي، مما جعل النشاط الاقتصادي يدخل في حالة ركود[2].

[1] كرامة مروة، وآخرون، ص-ص 323- 326.

[2] لحول كمال، وآخرون، " **الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر– دراسة حالة مالية بلدية تلمسان**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 – العدد 03، سبتمبر 2020. ص 112.

المطلب الثالث: الإجراءات الاحترازية

- **على المستوى العالمي**

- **إجراءات الحكومات والبنوك المركزية العالمية لمواجهة جائحة كورونا:**

أعلنت العديد من الحكومات في الدول المتقدمة عن مجموعة من السياسات المختلفة والتي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار فيروس كورونا الجديد، فعلى سبيل المثال

إفريقيا في جنوب الصحراء، اتخذت الدول الأفريقية إجراءات احترازية تحسبا لتفاقم فيروس كورونا في الكاميرون، أعلنت الحكومة عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار عبر البرنامج لإسعافي الطارئ الذي أعلنته[1].

وأتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنية إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 ٪ من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أعلن الرئيس دونالد ترامب عن خطة لتحفيز الاقتصاد بما يعادل تريليون دولار أمريكي، وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال أزمة وباء كورونا الجديد.

من ناحية أخرى، قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو ما يمثل 02% من الناتج المحل ي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 300 مليار يورو13% كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم[2].

في نفس السياق تبنت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء، بحيث أعلن صندوق النقد الدولي عن إتاحة 50 مليار دولار من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة، في سعيها لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا.

أما البنك الدولي البنك الدولي فقد أعلن في 17 مارس 2020 عن حزمة تمويلية بقيمة 14 مليار دولار للدول الأعضاء، هذه التمويلات ستوجه للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتقليل الآثار السلبية لفيروس كورونا.

كما أعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة الافتراضية التي عقدت خلال شهر مارس 2020 عن ضخ كتريليونات دولار في الاقتصاد العالمي يتم توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا.

---

[1] عبد اللطيف هاني، " **آثار كورونا الاقتصادية– خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**" 2020/03/24، ص 05

[2] سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء، مرجع سابق، ص 149

أما على مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة منوية كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الجائحة، بحيث كان ذلك كالآتي[1]:

- في الولايات المتحدة الأمريكية خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة القياسية بمقدار 150نقطة أساس لتتراوح بين 0.25 و 0%، كما قرر تعزيز حيازته من السندات بمقدار 700 مليار دولار، وقدم تسهيلات لدعم تدفق الائتمان وتمويل الأوراق التجارية؛
- أعلنت المملكة المتحدة عن إجراءات تخفيض سعر البنك بمقدار 65 نقطة أساس إلى 0.1% وتوسيع ملكية البنك المركزي لسندات الحكومة البريطانية وسندات الشركات غير المالية بمقدار 200 مليار جنيه إسترليني وتقديم مخطط تمويل مؤقت جديد لتعزيز انتقال تخفيض سعر الفائدة، مع حوافز إضافية لإقراض الاقتصاد الحقيقي؛
- قام بنك الصين الشعبي بضخ السيولة بمبلغ 3.27 تريليون يوان في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة، وتوسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم من خلال 1.8 ترليون يوان لدعم مصنعي المستلزمات الطبية وتخفيض معدلات الريبو لمدة 7 أيام و14 يوما بمقدار 30 و10 نقاط أساس على التوالي وتسهيلات الإقراض متوسط الأجل لمدة عام واحد بمقدار 30 نقطة أساس؛
- قام البنك المركزي الكوري برفع سقف تسهيلات الإقراض الوسيط للبنك بما مجموعه 5 تريليون وون كوري (نحو 0.26% من الناتج المحلي الإجمالي) كما وسع البنك المركزي الكوري الضمانات المؤهلة لعمليات السوق المفتوحة وتسهيلات الإقراض وبدا في إجراء عمليات إعادة الشراء مع غير البنوك في 24 مارس أعلن الرئيس مون عن خطة لتحقيق الاستقرار المالي بقيمة 100 تريليون وون كوري (5.3% من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- أقدم بنك إندونيسيا على تخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 أساسية إلى 4.5% في 19 مارس.

وأعلن البنك أيضا عن تدابير أخرى تتضمن خفض نسب متطلبات الاحتياطي للبنوك وزيادة المدة القصوى لعمليات إعادة الشراء والعكس (حتى 12 شهرا). كما تدخل بنك اندونيسيا في أسواق الصرف الأجنبي الفورية والمحلية للحفاظ على ظروف السوق المنظمة؛

- في البرازيل قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى مستوى تاريخي بلغ 3.75% لزيادة

[1] المرجع نفسه، ص 149-150.

السيولة، وتدخل البنك المركزي مرات عديدة في سوق الصرف الأجنبي (مع مبيعات العقود الفورية والمشتقات) بما مجموعه 22 دولار أمريكي تقريبا.

- **مساهمة التكنولوجيا المالية في إبطاء عجلة الجائحة**

من المنطقي أن تلعب التكنولوجيا دورا أكبر عندما ينفصل العالم المادي عنا، وأن تؤدي جائحة فيروس كورونا إلى تسريع ما يسمى "ثورة التكنولوجيا المالية" بشكل كبير، وفي كثير من الحالات، فإن ما شهدناه في عام 2020 سيحث شركات الخدمات المالية على تنفيذ تقنيات أكثر تطورا، والأهم من ذلك الانتقال من أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة إلى الأنظمة الأساسية القائمة على السحابة .

فمن الواضح أن الوباء قد شجع العديد من المستهلكين والشركات على استخدام الحلول الرقمية بدلا من العمليات التقليدية غير المتصلة بالإنترنت، وهذا الاتجاه لن ينعكس حتى لو تمت السيطرة على الفيروس، فمن غير المرجح أن يكون أي شخص اعتاد على إدارة شؤونه المالية بكفاءة وراحة من منزله أثناء الإغلاق في عجلة من أمره للوقوف من جديد في طابور في أحد فروع البنك أو الانتظار على الهاتف .

وقد تطلبت الاستجابة لهذا التحدي المرونة والابتكار من قبل شركات القطاع الخاص ومسؤولي القطاع العام في جميع أنحاء العالم. وكان هذا واضحا بشكل خاص في القطاع المالي، حيث توسعت الخدمات المالية الرقمية، والتكنولوجيا المالية لتسهيل المعاملات المستمرة على نطاق واسع[1].

وفي كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول إلى الحلول الرقمية، بما في ذلك "التنازل مؤقتا عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحويلات الرقمية والسماح بالمعرفة الإلكترونية للعميل بدلا من التحقق من الهوية الشخصية وهذا ما مكن الحكومات من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي بسرعة من خلال الاستفادة من القنوات الرقمية لتقديم مدفوعات الإغاثة المتعلقة بـ Covid-19 بسرعة وكفاءة لكل من الأفراد والشركات. كما مكنت المستهلكين من إدارة حياتهم المالية بشكل افتراضي من خلال لاستعانة بمنتجات وخدمات الادخار والإقراض والاستثمار الرقمي، وهذا ما ساعد على إبطاء انتشار Covid-19 بعد أن جعلت التعاملات غير التلامسية وغير النقدية شائعة .

[1] بن عيشوبة رفيقة، وآخرون "**التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا**"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 2021/04/01، ص 170.

لتأكد في هذا السياق دراسة استقصائية أجريت على أكثر من 2000 بالغ في المملكة المتحدة هذه النقطة، حيث وجدت أن 66% من المستجوبين قد استخدموا التكنولوجيا المالية بانتظام بين مارس وجويلية 2020 وهذه زيادة بأكثر من 50% مقارنة بأرقام الاستخدام لعام 2019

وتشير دراسة مسحية قام بها فريق البحث المشترك بين البنك الدولي ومركز كامبريدج للتمويل البديل في كلية التجارة بجامعة كامبريدج، والتي شملت 118 بنكا مركزيا وسلطة تنظيمية مالية أخرى من 114دولة حول العالم، للزيادة الكبيرة في استخدام و عرض العديد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية منذ تفش ي الوباء، وخلصت الدراسة لكون 60%من المشاركين أبلغوا عن زيادة في قطاع المدفوعات والتحويلات الرقمية في ضوء، Covid-19والبنوك الرقمية بنسبة، 22 % والمدخرات أو الودائع الرقمية بنسبة 19% [1].

- **على مستوى الجزائر**

قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الصارمة لتفادي الجائحة، التي ترجمت في شكل قرارات صادرة عن مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، حيث كان مفادها توقيف كل النشاطات الاقتصادية والخدمية لتحقيق المصلحة العامة بحماية أرواح المواطنين. فنذكر أهم الإجراءات كالتالي:

- **أهم القرارات الاقتصادية الصادرة عن مجلس الوزراء:**

رافق فرض الحجر الصحي في الجزائر بسبب جائحة كورونا مجموعة من القرارات الاقتصادية، والتي اتخذت أغلبها في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 مارس2020 الذي ترأسه رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون كان أهمها:[2]

- التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية؛
- توجيه أولويات قطاع الفلاحة نحو الاستثمار في المواد الزراعية التي توفر الأمن الغذائي للبلاد ويتعلق الأمر هنا بتشجيع فروع الحبوب وخاصة الذرة وتلك التي تغطي الحاجيات الوطنية من سكر وزيت وحبوب؛
- تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار؛

[1] المرجع نفسه، ص 171.

[2] بيان مجلس الوزراء 2020، وكالة الأنباء الجزائرية – الجزائر https://www.aps.dz/ar/algerie/85572-2020-03-22-17-19-15 ، 2021/08/06.

- تخفيض نفقات ميزانية التسيير ب 30% دون المس بأعباء الرواتب (تم تخفيضها في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 50%)؛
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي 07 مليارات دولار سنويا؛
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفي مكافحة السرطان في الجلفة. الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم وسائل محاربة تقشي وباء كورونا فيروس والأمراض الوبائية بصفة عامة؛
- الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المرتبطة بقطاع التربية؛
- التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من تقشي الوباء؛
- تكليف الشركة الوطنية سونا طراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف؛
- تشجيع المزيد من الإدماج المالي عن طريق تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة؛
- تشجيع المنتجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر.

- **أهم القرارات الاقتصادية الصادرة عن الوزير الأول:**

وجه الوزير الأول جملة من التعليمات التي تهدف الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي في فترة الحجر الصحي، والتي تأكد فيها تنصيب خلية أزمة على مستوى الوزارة الأولى وجاءت التعليمة لشرح وتوضيح عديد النقاط التي جعلت النشاط الاقتصادي يتوقف بشكل شبه كامل ووضحت العديد من النقاط نظرا للغط الذي عاشه القطاع الاقتصادي والخدمي، بل دخول العديد من النشاطات في حالة فوضى خاصة توزيع المواد الغذائية الحساسة كالسميد والبنزين وغيرها وقد ركز الوزير الأول في تعليمته على[1]:

- كيفية تطبيق تخفيف عدد العمال ب 50 % ؛
- طرق منح الرخص للتجار والمتعاملين الاقتصاديين لضمان المواد الغذائية الضرورية للجزائريين؛

[1] وكالة الأنباء الجزائرية 2020، تعليمة وزير الأول- الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي في فترة الحجر الصحي" https://www.aps.dz/ar/economie/86320-2020-04-18-13-33-23 ، 2021/08/06.

- الطلب من الوزراء إنشاء خلايا متابعة ويقضه على مستوى الدوائر الوزارية لمتابعة الوضعية الاقتصادية في كل قطاع من القطاعات ؛
- تقديم استثناءات للنشاط الفلاحي والطلب من الولاة تقديم تصاريح للفلاحين من أجل ضمان قوت الجزائريين؛
- تقديم استثناءات للنشاط على مستوى الموانئ من أجل نشاط الصيد البحري وتجارة الأسماك؛
- تنظيم تقديم رخص التنقل على مستوى الدوائر الولاة المنتدبين و الولاة.

الفصل الثاني:

دراسة الأثر الاقتصادي للجائحة – حالة الجزائر

الفصل الثاني: دراسة الأثر الاقتصادي للجائحة – حالة الجزائر

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا كان لابد من القيام بإسقاطه على الواقع المعاش في الحياة الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة الإحصائيات والمعلومات المتوفرة لنا .

ليكون الوضع الراهن للجزائر محل دراسة حالتنا فنقوم بتحليل وشرح الآثار البالغة التي تسببت بها الجائحة في الحياة الاقتصادية للبلد وعلى المبادلات التجارية علي وجه الخصوص

على هذا النحو قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: جائحة كورونا في الجزائر

المبحث الثاني: المبادلات التجارية للجزائر

المبحث الأول: تقديم لجائحة الكوفيد-19

الجزائر الدولة بحجم القارة كانت أكثر الدول العربية تضررا بالجائحة، لعدة أسباب كنا تطرقنا لها في الجانب النظري لدراسة لهذا نحاول في مبحثنا هذا عرض الإحصائيات الموثقة للإصابات بالفيروس التي تبين تطورها في الجزائر.

المطلب الأول: آثار جائحة كورونا في الجزائر

انتقلت جائحة كورونا لعام 2020 إلى الجزائر في 25 من فبراير 2020، عندما فحص ايجابيا بمرض فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-CoV-2) لعينة من مواطن إيطالي وقد أكدت الدولة الجزائرية أول إصابة بفيروس كورونا لدى رجل إيطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 7 1فبراير، وقامت الجزائر بترحيله في 28 فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة.

وفي يوم الجمعة 28 فبراير 2020 مغادرة المصاب الإيطالي إلى بلاده على متن طائرة إيطالية، ثم كشف عن حالات أخرى مصابة بكوفيد -19، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر 43403 حالة من بينها 1483 وفاة و30436 حالة تعاف حتى 28 أغسطس 2020 واحتلت الصدارة ولاية الجزائر ب .4600 حالة وتلتها ولاية وهران بـ 3461 حالة و ولاية البليدة بـ 3287حالة ثم رابعا ولاية سطيف بـ 2936 حالة

المطلب الثاني: جائحة كورونا في العالم

قبل التطرق إلى جائحة كورونا في الجزائر، ارتأينا أن نقدم بعض الدول الأكثر تضررا في العالم من الفيروس لتسهيل المقارنة على القارئ كالتالي:

الجدول رقم (02): عدد إصابات جائحة كورونا في بعض الدول

البلد	الحالات المؤكدة	الوفيات	حالات الشفاء
الولايات المتحدة	1.819.797	105.634	535.379
البرازيل	501.958	28.872	205.371
روسيا	405.843	4.693	171.883
اسبانيا	286.308	27.125	196.958
بريطانيا	742.762	38.489	-
ايطاليا	232.644	33.340	155.633
فرنسا	188.625	28.771	68.268
الهند	186.371	5.269	88.808
ألمانيا	183.370	8.602	165.200
تركيا	163.103	4.515	126.984

المصدر **covid –19 coronavirus pandemic. 31/05/2021**

https://www.worldometers.info/coronavirus/#main_table

لتصل عدد الإصابات المؤكدة حول العالم إلى 6.200.772 منها 371.763 وفيات و 2.763.928 حالة شفاء

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية لائحة أكثر الدول إصابة وتضرر بجائحة كورونا سنة 2020، مع أن أول ظهور له كان في الصين. لكن تسارعت أعداد الإصابات والوفيات في أمريكا لتتجاوز الصين بمراحل وذلك في نظرنا يعود لعدة أسباب نذكر منها:

- تأخر الدولة في اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشار المرض، وذلك يعود لاهتمام الطبيعة الرأسمالية بالمنفعة المادية الذي دفعها لعدم تطبيق الإجراءات الرادعة التي يمكن أن تعطل الحياة الاقتصادية للبلد؛

-الكثافة السكانية بحيث كانت ثلث الإصابة في مدينة نيويورك بما يقارب 220 ألف؛

-التأخير في اختراع لقاح معالج للجائحة بسبب حقوق براءة الاختراع وقيود الملكية الفكرية

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا في الجزائر

أثرت الجائحة على الحياة البشرية بشكل سيء، فهي لم تهدد الاقتصاد فقط للبلد . فقد كانت شكلت تهديد مباشر على الحياة البشرية مما سببت هلعا وسط العامة.

الشكل رقم (01): تطور عدد الإصابات بجائحة كورونا في الجزائر سنة 2020

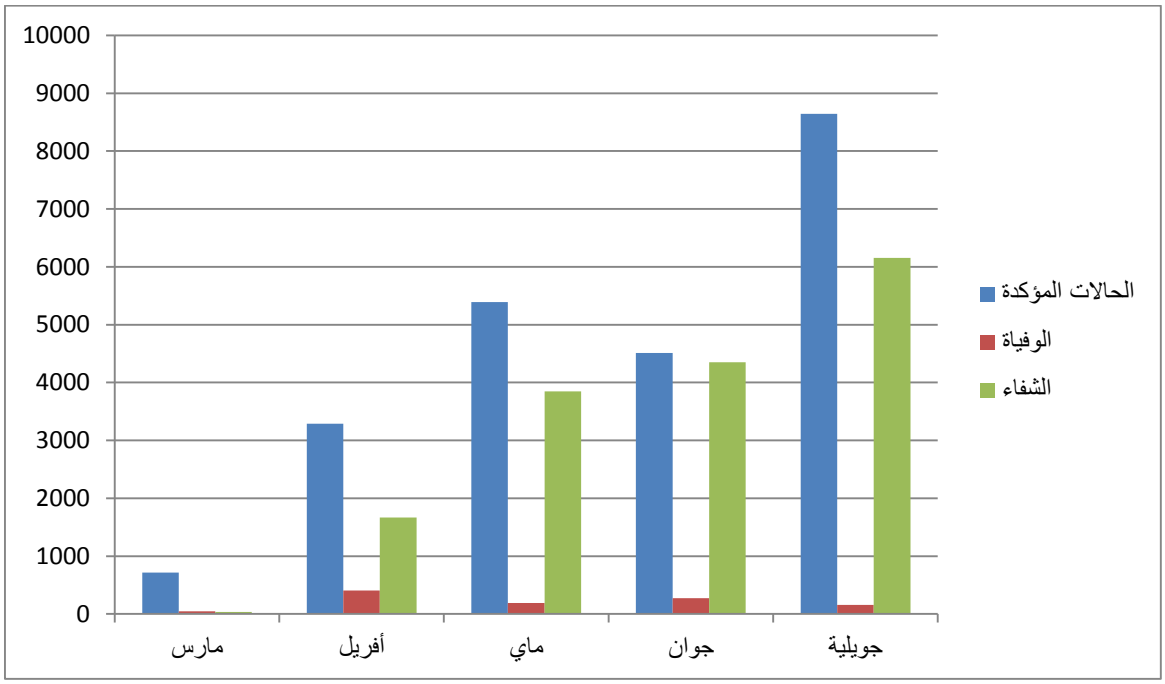

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على https://ar.wikipedia.org/wiki/

من خلال الشكل البياني نجد أن حالات الإصابة المؤكدة ترتفع من شهر لآخر حيث وبعد اكتشاف أول حالة للفيروس في شهر فيفري، لتعود ويصدر تصريح رسمي عن إصابتين جديدتين وذلك بتاريخ 02 مارس 2020 لتتوالى الإصابات وينتهي شهر مارس ب 716 إصابة مع 44 حالة وفاة، مع 37 حالة شفاء. ليتقرر إثر هذه النتائج العديد من الإجراءات منها:

- تطبيق الحجر التام على ولاية البليدة وحظر التجول على العاصمة من السابعة مساءً إلى السابعة صباحاً؛
- غلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات باستثناء، محلات الخاصة بالمواد الغذائية؛
- منها قرار الحكومة الصينية بناء مستشفى في الجزائر لتوفير الخدمات الصحية؛
- تأجيل النسخة 19 من ألعاب البحر الأبيض المتوسط إلى سنة 2022.

مع توالي ارتفاع حالات الإصابة لتسجل شهر أفريل عدد الإصابات المؤكدة 3290 مع 406 حالة وفاة و 1665 شخص تعافى.

- استلام شحنة معدات طبية كهبة من روسيا لمواجهة فيروس كورونا؛
- قرار وزارة التربية الاعتماد على معدلات الفصلين لإعداد محاضر التوجيه والقبول للانتقال التلاميذ إلى الطور الثانوي؛
- قرار وزارة الشباب والرياضة تمديد فترة توقف النشاط الرياضي وذلك بإبقاء الملاعب والمنشآت الرياضية مغلقة إلى غاية 14 ماي.

ومع نهاية شهر ماي كانت عدد الحالات قد وصلت إلى 5388 حالة مؤكدة و 188 وفاة مع 3847 حالة شفاء

- قرار الوزير الأول تمديد العمل بنظام الحجر الجزئي ابتداء من 30 ماي إلى غاية 13 جوان؛
- عودة 300 مواطن جزائري الذين كانو عالقين في العاصمة البريطانية نتيجة توقف حركة النقل الجوي؛

في شهر جوان بدأت عدد حالات الإصابة في تناقص لتبعث أملاً في النفوس، لتبلغ عدد الحالات المؤكدة 4513 و 274 وفاة و 4348 حالة شفاء.

لتعود الحالات لتزايد بشكل كبير لصل أكبر حصيلة إصابة بالفيروس شهر جويلية 2020 إلى 8642 حالة مؤكدة و 156 وفاة مع شفاء 6154 شخص مسجلة بذلك إجمالي إصابات تقدر ب 23084 حالة و 1078 وفاة مع 16051 حالة شفاء ،حيث شهد هذا الشهر العديد من الوفيات سلك الطبي بلغت 40 شخص.

الشكل رقم (02):إحصائيات جائحة كورونا نهاية سنة 2020

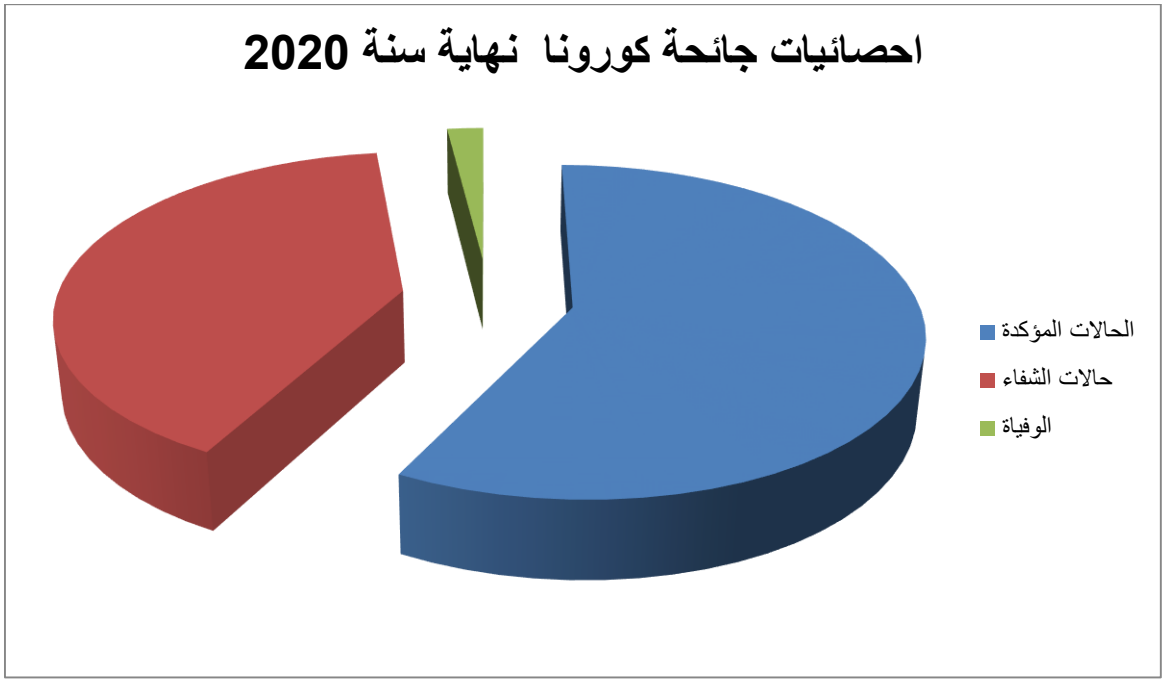

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على https://ar.wikipedia.org/wiki/

حتى 20 أكتوبر 2020 بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر 54 829 حالة منها 1 873 وفاة و 38 346 حالة تعاف فيما سجلت 14 610 حالة نشطة. واحتلت الصدارة ولاية الجزائر بـ 6 380حالة وتلتها ولاية البليدة ب . 4 356 حالة و ولاية وهران بـ 4 180 حالة ثم رابعا ولاية سطيف بـ 3 363 حالة.

المبحث الثاني: المبادلات التجارية الدولية

المطلب الأول: حجم المبادلات التجارية الجزائرية

- **المقارنة بين حجم المبادلات التجارية لسنتي 2018-2019**

الجدول رقم (03): حجم المبادلات التجارية الدولية للجزائر سنتي 2018-2019 الوحدة= المليار دولار

	2018	2019
الصادرات		
➢ **أوروبا**	26.55	22.81
➢ **آسيا**	5.77	6.42
➢ **الأمريكيتين**	7.04	3.88
الواردات		
➢ **أوروبا**	25.41	22.39
➢ **آسيا**	19.06	18.60
➢ **الأمريكيتين**	5.91	5.63

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **لجزائر– مبادلات تجارية: أوروبا, الشريك الأساسي لسنة 2019**

https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux تاريخ الإطلاع 2021/08/19

تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019 , حيث قدرت ب 58.14% من الحجم الإجمالي للمبادلات وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية بلغت 45.21 مليار دولار خلال السنة الفارطة مقابل 51.96 مليار دولار خلال سنة 2018 أي بانخفاض يقدر ب 13%.

و بذلك،

تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69% من الصادرات الجزائرية و 53.40% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي. حيث بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية 22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار، مسجلة بذلك انخفاضا ب 14.08% .

و استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 22.39 مليار دولار مقابل قرابة 25.41 مليار دولار, أي ما يمثل انخفاضا ب 11.87%.

و تبقى كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا , حسب نفس المصدر.

و تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92% من القيمة الإجمالية لتبلغ 18.60 مليار دولار مقابل 19.06 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب 2.44%.

وأقدمت الدول الآسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 6.42 مليار دولار مقابل 5.77 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 11.28% .

و سجلت واردات الجزائر من آسيا تراجعا بنسبة 8.40% لتبلغ قيمة 12.17 مليار دولار مقابل 13.29%.

و حسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين و الهند والسعودية و كوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا .

و من جهة أخرى، المبادلات التجارية بين الجزائر و بلدان العالم الأخرى (أمريكا, افريقيا, استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية.

- **احتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26.51% من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 9.52 مليار دولار, مقابل 12.91 مليار دولار, أي بانخفاض قدره 26.48%.**

أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت ب 44.85% محصلة مجموع 3.88 مليار دولار سنة 2019, مقابل 7.04 مليار دولار سنة 2018.

و قامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 5.63 مليار دولار مقابل 5.91 مليار دولار, اي بانخفاض ب 4.66%,حسب معطيات الجمارك.

و تعتبر الأرجنتين و الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل و كوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية .

➢ **الجزائر و إفريقيا تحسن طفيف في المبادلات التجارية** أوضحت معطيات الجمارك بان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار.

وقد قامت الدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2,17 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار , بانخفاض قدره 0,56%.

و كانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته 1,34 مليار دولار مقابل 1,27مليار دولار أي بارتفاع بلغ 5.16%.

و قد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة. و من جهة أخرى عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر و منطقة اوقيانوسيا انتعاشا ملحوظا بنسبة 33,28% حيث ارتفعت من 691 مليون دولار إلى 920,94 مليون دولار خلال 2019.

و قد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531,20 مليون دولار مقابل 248,61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113,67% و استوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389,73 مليون دولار مقابل 442,39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11,90%.

و تتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا و نيوزيلاندا. و قد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77,76 مليار دولار مقابل قرابة 88,13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي بانخفاض يقدر بـ 11.77%.

و بشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر خلال 2019 هي فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا وتركيا.

أما أهم ممولي الجزائر هي الصين و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا وتركيا. **وبلغت قيمة صادرات الجزائر في 2019 قرابة 35.82 مليار دولار أي بتراجع قدره 14.29 بالمائة في حين بلغت وارداتها 41.93 مليار دولار أي بتراجع قدره 9.49% .**

الجدول رقم (04): أهم الدول تعاملا مع الجزائر سنة 2019 الوحدة = المليار الدولار

	الصادرات	الواردات
فرنسا	5.05	4.27
إيطاليا	4.62	3.41
إسبانيا	3.99	-
صين	-	7.65

المصدر: https://www.aa.com.tr/ar اقتصاد الدول العربية حسان جبريل / الاناضول ، تاريخ الإطلاع 2021/08/28

بخصوص الشركاء التجاريين للجزائر، حلت فرنسا في صدارة زبائن الصادرات الجزائرية، واحتفظت الصين على مكانتها كأول مورد.

وصدرت الجزائر ما قيمته 5.05 مليارات دولار إلى فرنسا، تلتها ايطاليا بـ4.62 مليارات دولار، ثم إسبانيا في المركز الثالث بـ3.99 مليارات دولار.

وحافظت الصين على مركزها كأكبر مورد للجزائر؛ حيث بلغت وارداتها من هذا البلد 7.65 مليارات دولار، تليها فرنسا بـ4.27 مليارات دولار، وإيطاليا بـ3.41 مليارات دولار

الجدول رقم (05): صادرات الجزائر ممن حروقات سنتي 2018–2019

A L'Exportation	2018			2019			EVOL
	DZD	USD	STRUCR (%)	DZD	USD	STRUCURE (%)	
Produits hydrocarbures	4532811.92	38871.75	93	3967442.64	33243.17	92.80	-14.48
Produits hors hydrocarbures	341148.37	2925.56	7	307957.64	2580.37	7.20	-11.80
TOTAL	4873960.29	41797.32	100%	4275400.28	35823.54	%100	-14.29

المصدر: Ministere des finances direction general de douane. 2020 p14.

ويبدو واضحا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتجاوز 7.20 % من إجمالي صادرات البلاد مما يعني حوالي 2.5 مليار دولار سنة 2019 مقابل 2.9 مليار دولار سنة 2018 على عكس المحروقات التي بلغت صادراتها 33.2 مليار دولار سنة 2019 في حين أنها كانت سنة 2018 في حدود 38.8 مليار دولار.

وهو ما جعل الحكومة في مخطط عملها الصادر في فيفري 2020 تتوقع أن تكون عائدات الجزائر من المحروقات في حدود 35مليار دولار ، وأن تكون الواردات الجزائر في حدود 38.560 مليار دولار مقابل 44.551 مليار دولار سنة 2019 على أن يكون رصيد الميزان التجاري سالبا في حدود 5.753 مليار دولار لسنة 2019 أي بمعدل تغطية يعادل، 85 % كما شهدت السنة ضخ 1000 مليار دينار جزائري كقروض خزينة لدى بنك الجزائر وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي بعد ضخ 3371 و 2185مليار دينار سنتين 2018 و 2017 على التوالي، حيث بلغ احتياطي الصرف في نفس المرحلة 62 مليار دولار، مع رصيد سالب للميزانية في حدود 1438 مليار دينار جزائري من خلال إيرادات بلغت 6762 مليار دينار جزائري ونفقات وصلت إلى 8200منها 4955للتسيير و 3245للتجهيز وهو ما جعل معد المخطط يقدر نسبة التضخم ب 4.5 % ونسب البطالة ب 11.4 % ترتفع عند فئة الشباب لتصل إلى 26.9 % . إن هذه الأرقام والإحصائيات التي أطلقتها الحكومة في شهر 04فيفري من سنة 2020 لم تتمكن من تحقيقها بعد أن ضربت جائحة فيروس كورنا أرجاء العالم وتحولت إلى حالة دولية جعلت الجزائر كغيرها من الدول تدخل في حالة حجر تراوحت بين الكلي والجزئي وضربت 48ولاية

الجدول رقم (06): أهم المبادلات التجارية للجزائر سنة 2020

	الواردات	الصادرات
الصين	17%	5%
الاتحاد الأوروبي	10%	-
إيطاليا	7%	14.5%
ألمانيا	6.5%	-
إسبانيا	6.2%	10%
فرنسا	-	13.7%
تركيا	-	9%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: أخبار اليوم https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/297441-2021-01-15-19-42-55

سجلت قيمة الواردات الجزائرية خلال سنة 2020 تراجعا بلغت نسبته 18% لتستقر عند 34.4 مليار دولار بدورها تراجعت قيمة الصادرات خلال نفس السنة بـ33% إلى 23.8 مليار دولار حسب ما أفاد به يوم الخميس المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد خالد بوشلاغم الذي أشار إلى انتعاش النشاط التجاري بشكل تدريجي خلال الشهور الثلاثة الأخير.

وقال السيد بوشلاغم في حوار أجرته معه وكالة الأنباء الجزائرية إنه وفقا للمؤشرات التقديرية الأولية لسنة 2020 فقد تراجعت قيمة الواردات بـ18 % نزولا من 42 مليار دولار المسجلة سنة 2019 فيما تراجعت الصادرات (23.8 مليار دولار) مقابل 35.8 مليار دولار في 2019 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي.

وحسب ذات المتحدث فقد بلغ العجز في الميزان التجاري خلال السنة الماضية 10.6 مليار دولار.

وشكلت سنة 2020 حسب نفس المسؤول: سنة استثنائية للصادرات والواردات على إثر الأزمة الصحية التي أعلنت في

البلاد منذ مارس من نفس السنة والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على مخزون المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد

وعرفت الأشهر الثلاثة الأخيرة انتعاش النشاط التجاري بشكل تدريجي حسب السيد بوشلاغم مؤكدا أن إجمالي المبادلات التجارية للجزائر خلال سنة 2020 بلغت 58 مليار دولار

واستطاعت بعض الشعب الاقتصادية الصناعية والفلاحية على غرار المواد البلاستيكية والتغليف والاسمنت والورق والمواد الغذائية والتمور الحفاظ على نشاطها التصديري خلال 2020.

من جهة أخرى عرفت سنة 2020 إعادة تقييم شاملة لاتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة مع المنطقة العربية الكبرى والاتفاق التجاري التفاضلي مع تونس.

وتمثل الصين وفق نفس المسؤول الشريك الأول للجزائر بنسبة 17 % من الواردات تليها فرنسا بـ10 %وايطاليا بـ7 %وألمانيا 6.5 % واسبانيا 6.2 %حيث أشار السيد بوشلاغم في هذا الإطار إلى أن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تتصدر قائمة الدول الموردة للجزائر.

وعلى صعيد المساعي الرامية إلى ترشيد الواردات وتعزيز الصادرات الوطنية أشار نفس المسؤول إلى تطبيق تعليمة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القاضية بتخفيض الواردات بـ10 مليار دولار من خلال اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بتعليق استيراد السلع الفلاحية خلال موسم الجني وتعليق استيراد اللحوم المجمدة والعمل على تحسين قائمة المنتجات الخاضعة الرسم الوقائي الإضافي المؤقت.

كما تم على مستوى وزارة التجارة إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفية ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها بعد ملاحظة تسجيل قيمة مالية سنة 2019 تقدر بـ14 مليار دولار من الواردات ناتجة عن استيراد هذا النوع من المنتجات يضيف السيد بوشلاغم.

وتم في هذا الإطار وضع دفتر شروط خاص وإعداد نصوص قانونية بمشاركة الوزارات والهيئات المعنية بهدف محاربة ظاهرة تضخيم الفواتير.

كما خلال سنة 2020 إعداد بطاقية وطنية مرقمنة للمنتجات الجزائرية وبطاقية وطنية للمستوردين والمصدرين للحد من تصدير المنتجات المدعمة أو المواد المستخرجة من مواد أولية مدعمة حسب السيد بوشلاغم.

وتعطي البطاقية لصناع القرار نظرة دقيقة حول ما هو منتج وقدرات الإنتاج محليا إلى جانب تحديد المنتجات القابلة للتصدير والشركات المنتجة والمصدرين.

كما يعد الاتحاد الأوروبي وفقا للمؤشرات والعمليات المجسدة خلال سنة 2020 الشريك الاستراتيجي الأساسي للجزائر من حيث المبادلات التجارية حسب ما أفاد به يوم الخميس المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد خالد بوشلاغم.

وأوضح السيد بوشلاغم أن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تتصدر قائمة الدول الموردة للجزائر وذلك بحكم الموقع الجغرافي واتفاق الشراكة بين الطرفين ونوعية المنتجات.

ونجد ضمن قائمة الدول الموردة للجزائر فرنسا كأول ممون ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي بـ10% وايطاليا بـ7 % والمانيا 6.5 % واسبانيا 6.2 % مقابل 17 % للصين.

ومن حيث الصادرات تعد ايطاليا الزبون الأول للجزائر بنسبة 14.5% تليها فرنسا 13.7 % واسبانيا بـ10 % مقابل 9 % لتركيا و5 % للصين.

وحسب المدير العام للتجارة الخارجية بالوزارة فإن: الاتحاد الأوروبي يبقى الشريك الاستراتيجي الأساسي للجزائر خلال 2020 وفق الأرقام المحققة ويتم التعامل معه بصفة أساسية بحكم الموقع الجغرافي واتفاق الشراكة الساري بين الطرفين ونوعية المنتجات.

المطلب الثاني: توقعات نمو المبادلات التجارية الدولية

الجدول رقم (07): توقعات نمو المبادلات التجارية الدولية

التوقعات	2019	2020
➢ **الواردات**		
– **الدول المتقدمة**	1.5	11.5-
– **الدول النامية**	0.8.-	8.2-
➢ **الصادرات**		
– **الدول المتقدمة**	1.2	12.8-
– **الدول النامية**	0.8	9.6-
حجم المبادلات التجارية الدولية	0.9	11-

المصدر: سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء. مرجع سابق

أشارت المنظمة في تقريرها الجديد الصادر في 11 مارس 2020 إلى أن الانكماش قد يتراوح بين و32% هذا العام، ووفقا لتقرير أونكتاد فمن المتوقع أن تنكمش صادرات الصين من قطع الغيار والمكونات الحيوية لمنتجات تتراوح بين السيارات والهواتف الخلوية بنسبة 2%، وهو ما يكلف دولا أخرى وصناعاتها 50 مليار دولار، ونتيجة لتفشي الفيروس في الصين، التي تشكل 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة تأثرت 75 دولة، وتعد دول الاتحاد الأوروبي المتضرر الأكبر من تفشي هذا الفيروس، حيث تبلغ خسارته قرابة 15.6 مليار دولار، في حين تضررت اليابان بنسبة (5.2 مليارات دولار)

الشكل رقم: (03): اتجاه المبادلات التجارية العربية إلى أهم الشركاء التجاريين

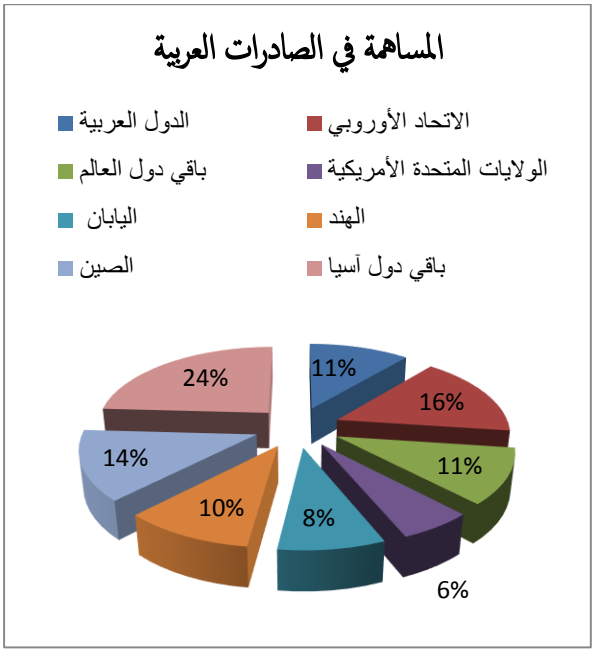

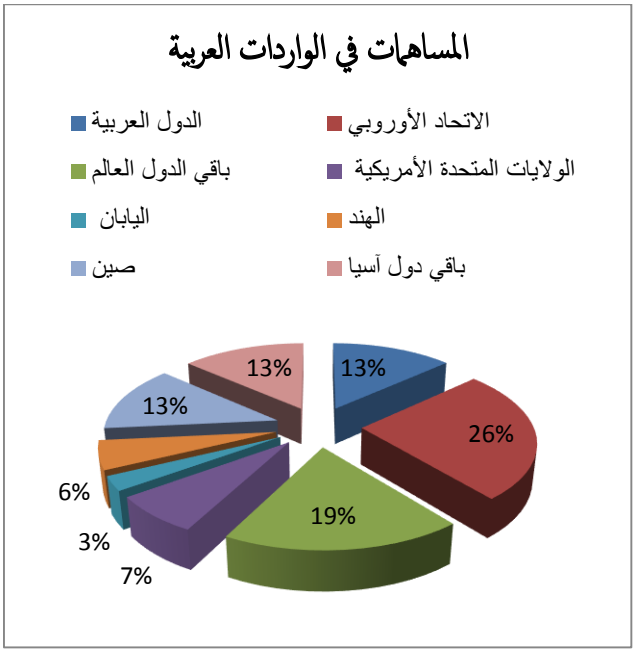

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020.

رغم التوترات التجارية العالمية بين أكبر اقتصاديين في العالم، وكذلك التراجع في أسعار النفط، إلا أنه لم يحدث تغير كبير في اتجاهات التجارة العالمية، فلم تشهد اتجاه الصادرات السلعية العربية عام 2019 تغير كبير في الهيكل الجغرافي ففي حين مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام 2019 بنسبة 3.56 في المائة عام 2019 ، مقابل حصة بنحو 9.53 في المائة عام 2018 ، وسجلت الصين أكبر حصة من إجمالي الصادرات بنسبة 6.13 في المائة من إجمالي الصادرات لكونها المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط، يليها الهند بنسبة 2.10 في المائة ، واليابان 3.8 في المائة، في حين ارتفع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات ليبلغ نحو 16 في المائة مقارنة بـ 7.15 في المائة العام السابق، وكذلك ارتفعت الصادرات إلى الواليات المتحدة الأمريكية إلى 8.5 في المائة،

مقابل 6.5 في المائة عام 2018 ، فيما ارتفعت حصة الصادرات العربية بنسبة ضئيلة حيث سجلت 1.11 في المائة من إجمالي الصادرات مقارنة بنحو 4.10 بالمائة 2018 ،وقد حصدت باقي دول العالم نسبة 8.10 في المائة.

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2019 ،فبالرغم من ارتفاع الواردات بنسبه بلغت 7.2 في المائة، إلا أن الهيكل الجغرافي للواردات العربية لم يشهد تغيرا مع كل الشركاء التجاريين، فقد استمرت ملحوظا آسيا تُشكل إحدى أهم مصادر الواردات العربية، واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 1.35 في المائة مقارنة بنحو 2.36 العام السابق، حيث استأثرت الصين بنحو 0.13 في المائة وباقي دول آسيا بنحو 5.13 في المائة من إجمالي الواردات العربية، في حين استحوذ الإتحاد الأوروبي على ما نسبته 7.25 في المائة بانخفاض طفيف عن العام السابق الذي سجل 6.26 في المائة، بينما سجلت باقي دول العالم ما نسبته 6.18 في المائة وذلك نتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات، في حين احتفظت الدول العربية بنصيبها البالغ 3.13 في ا لمائة من إجمالي الواردات، أما الواردات من الواليات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ 3.7 في المائة، مقارنة بنحو 6.7 بالمائة في العام السابق

الخـــــــــــاتـــــــمة

في نهاية هذه الدراسة التي تم عرضها في فصلين، الفصل الأول وهو الإطار النظري الذي تمثل في الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المبادلات التجارية الدولية حيث عرضنا كل ما تعلق بالجائحة الأكثر خطرا على العالم وتأثيرها علي المبادلات التجارية الدولية بشكل خاص.

والفصل الثاني الذي كان عبارة عن إسقاط الحالة النظرية على حالة الجزائر لتوثيق هذه الآثار وتحليلها بشكل تطبيقي بالاعتماد على مجموعة الإحصائيات التي تم اعتمادها دولياً.

- **نتائج الدراسة**

- شكلت جائحة كورونا أزمة صحية عالمية أثرت على جميع القطاعات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. حيث خلف العديد من الضحايا البشرية وتراجع ملحوظ في الاقتصاد العالمي؛

- لم تقتصر الجائحة على تهديد الحياة البشرية فقط. فقد أصاب الاقتصاد العالمي بدءا من حركة التجارة وأسعار السلع وسلاسل التوريد إلى القرارات المستقبلية للدول و المستثمرين وسط ندرة المعلومات حول تطور انتشار الجائحة؛

- أثرت الجائحة على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص وذلك بحكم المبادلات التجارية، بين الجزائر والصين فكونها هذه الأخيرة الممون الأكبر للجزائر. فإن التوقف الحاصل في النشاط الاقتصادي والإنتاجي لها يؤثر سلبا على الصادرات الصينية للجزائر؛

- تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي أفرزتها الجائحة على أسواق النفط مؤخرا على صعيد أنه المصدر الوحيد المعتمد في الجزائر؛

- شملت الإجراءات الاحترازية العديد من الأوامر والقوانين كان أهمها الدعم المالي لتصدي لآثار الجائحة؛

- القطاع الصحي الذي يعتبر الواجهة لاقتصاد الدولة ليس مؤهلا لمواجهة الأزمة الصحية التي يعاني منها معظم الدول .

➢ **التوصيات**

- ضرورة ضمان استدامة للموارد المالية للمدى الطويل بعيدا عن عائدات النفط؛

- مواكبة التحول الرقمي وتطويره في المؤسسات خاصة المالية منها في أقصر الآجال؛

- إنشاء مراكز وطنية لإدارة الأزمات والكوارث تحت رقابة وزارة الصحة؛

- حتمية تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار داخل البلد، وعدم الاعتماد على النفط فقط؛

- ضرورة التنسيق بين السلطات الصحية وباقي القطاعات المسؤولة عن السفر والتنقل، للحد من مخاطر الإصابة بالفيروس وتعميم أعراضه وطرق الوقاية منه؛

- محاولة الاستفادة من الأزمة عبر تدعيم التجارة الإلكترونية ومواكبة العصرنة في تطبيق التعليم عن بعد.

➢ **آفاق الدراسة**

- تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني الجزائري؛
- التجارة الإلكترونية في ظل الاقتصاد الجزائري.

الملخص

هدفنا بدراستنا هذه إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا مع تسليط الضوء على الجزائر، فقد كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي والجزائري على وجه الخصوص. ومع سرعة استجابة الحكومات لتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة بتطبيق العديد من الإجراءات الرادعة الجائحة تحت تراجع أسعار النفط والطلب على المحروقات مما استوجب حلولا سريعة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، المبادلات التجارية الدولية، الاقتصاد العالمي، الإجراءات الاحترازية

ABSTRACT:

Notre objectif dans cette étude est d'examiner les effets économiques de la pandémie de Corona, en mettant l'accent sur l'Algérie, car elle a eu des effets désastreux sur l'économie mondiale et algérienne en particulier. Avec la réponse rapide des gouvernements pour atténuer les effets de cette pandémie, en appliquant de nombreuses mesures de dissuasion pandémique face à la baisse des prix du pétrole et de la demande de carburant, ce qui nécessitait des solutions rapides. Mots-clés : pandémie de Corona, échanges commerciaux internationaux, économie mondiale, mesures de précaution

قـــائـمة المـــراجع

➢ الكتب

- حمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة 1، 2009.
- حمدي عبد العظيم، "**إقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة للطباعة و النشر الأردن، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر 2000.
- رشاد العطار و آخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 .
- رعد حسن الصوت، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، الجزء الأول، دار الرضا للنشر والتوزيع – سوريا، 2000.
- موسى سعيد مطر وآخرون،" **المبادلات التجارية الخارجية**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

➢ الأطروحات

- الجيلالي ليلى، "**العلاقات الاقتصادية الدولية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية خلال 2018-2002**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة 2019-2020.
- براح زينب، " **دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية – دراسة حالة وكالة أم بواقيBNA**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم بواقي، 2015- 2016.
- حميدات محمد، " **الأزمة المالية العالمية الراهنة وتأثيرها على المبادلات التجارية الدولية**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2010-2011.
- حنان عيسى ملكاوي، "**تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي" – جائحة كورنا وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030**، نشرية الألكسو العلمية- طباعة رقمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشرية متخصصة، العدد الثاني، يونيو 2020.

- عبد الحق بادري، " **أدارة المخاطر في عمليات تمويل التجارة الخارجية– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**"، مذكرة ماستر في علوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم بواقي، 2012-2013.
- كودري فيروز، "**دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية – دراسة حالة الاعتماد المستندي بالبنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة**"، مذكرة ماستر ، كلية العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2019-2020.

➢ **المجلات**

- البنك الدولي،" مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، الجزائر: قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار" أفريل-2020 .
- بن عيشوبة رفيقة، وآخرون "**التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا**"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 2021/04/01.
- بولعراس صلاح الدين، "**الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورنا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا– سبتمبر 2020.
- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية، الأثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا covid-19 الوضع الحالي والتصور لما بعد كورونا، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- سيدا عمر زهرة، بللعما أسماء، " **قراءة في تداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر – الآثار والإجراءات**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04 عدد 02- 2020.
- عبد اللطيف هاني، " **آثار كورونا الاقتصادية– خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**" 2020/03/24.
- لحول كمال، وآخرون، " **الآثار المالية لجائحة فيروس كورونا 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر– دراسة حالة مالية بلدية تلمسان**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08 – العدد 03، سبتمبر 2020.
- كرامة مروة، وآخرون، " **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري نموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020.

➢ مواقع إلكترونية

- الأخبار المغاربية، "الرئيس تبون يدعو الجزائريين إلى " الانضباط" لاحتواء فيروس كورونا" https://www.france24.com/ar/20200401 ، 2021/08/01.
- وكالة الأنباء الجزائرية .https://www.aps.dz/ar/culture
- أخبار الأمم المتحدة، " منظمة الصحة العالمية يمكن وصف كوفيد -19بأنه جائحة" مقال بتاريخ 2020/03/11- جينيف، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051041
- منظمة الصحة العالمية 2020 " مرض فيروس كورونا" https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public
- بيان مجلس الوزراء 2020، وكالة الأنباء الجزائرية – الجزائر https://www.aps.dz/ar/algerie/85572-2020-03-22-17-19-15 ، 2021/08/06
- وكالة الأنباء الجزائرية 2020، تعليمة وزير الأول- الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي في فترة الحجر الصحي" https://www.aps.dz/ar/economie/86320-2020-04-18-13-33-23 ، 2020/08/06.

الـفــهرس

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

مقدمة..... (أ –ث)

الفصل الأول: جائحة كورونا أثرها على المبادلات التجارية الدولية

تمهيد..... **05**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا **06**

المطلب الأول: تعريف الجائحة **06**

المطلب الثاني: ظهور جائحة كورونا **07**

المطلب الثالث: تصنيف الجائحة ومراحل انتشارها **07**

المبحث الثاني: ماهية المبادلات التجارية الدولية **09**

المطلب الأول: مفهوم المبادلات التجارية..... **09**

المطلب الثاني: أسباب القيام بالمبادلات التجارية وأهميتها **09**

المطلب الثالث: مخاطر القيام بالمبدلات التجارية الدولية..... **11**

المبحث الثالث:آثار جائحة كورونا و إجراءات تفاديه..... **15**

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على المستوى العالمي..... **15**

المطلب الثاني:آثار جائحة كورونا على الجزائر..... **16**

المطلب الثالث:الإجراءات الاحترازية **20**

الفصل الثاني: دراسة الأثر الاقتصادي للجائحة – حالة الجزائر

تمهيد..... **26**

المبحث الأول: : تقديم لجائحة الكوفيد-19..... **27**

المطلب الأول: آثار جائحة كورونا في الجزائر..... **27**

المطلب الثاني: جائحة كورونا في العالم..... **28**

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا في الجزائر..... **29**

المبحث الثاني: المبادلات التجارية الدولية..... **32**

المطلب الأول: حجم المبادلات التجارية الجزائرية..... **32**

المطلب الثاني: توقعات نمو المبادلات التجارية الدولية..... **39**

الخاتمة

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	ص
01	المصطلحات المتعلقة بالأمراض الوبائية والجوائح	06
02	عدد إصابات جائحة كورونا في بعض الدول	28
03	حجم المبادلات التجارية الدولية للجزائر سنتي 2018-2019	32
04	أهم الدول تعاملا مع الجزائر سنة 2019	35
05	صادرات الجزائر للمحروقات سنتي 2018-2019	35
06	أهم المبادلات التجارية للجزائر سنة 2020	37
07	توقعات نمو المبادلات التجارية الدولية	39

قائمة الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	ص
01	تطور عدد الإصابات بجائحة كورونا في الجزائر	29
02	إحصائيات جائحة كورونا نهاية سنة 2020	31
03	اتجاه المبادلات التجارية العربية إلى أهم الشركاء التجاريين	40